مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية
Forum For Economic Studies and Research Journal
المجلد09 / العـدد: 01 (2025)، ص 234 - 247

دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، قطر، الكويت) باستعمال نموذج Panel ARDL خلال الفترة (2004-2020)

Investigating the impact of the financial inclusion on the economic growth in the Gulf Cooperation Council (Saudi Arabia, Qatar, and Kuwait)) study using Panel ARDL for the period 2004-2020

يخلف سمية

مخبر MIFMA، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، soumia.ykhlef@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2025/02/15 **تاريخ القبول: 2025/05/19**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في عينة من دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، قطر، كويت) وذلك من خلال الاعتماد على بيانات سنوية تمتد من 2004 إلى 2020، باستعمال معطيات السلة ونموذج *ARDL* حيث تم استعمال مؤشر الشمول المالي المركب المحسوب للتعبير عن الشمول المالي والناتج الداخلي الخام للتعبير على النمو الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى وجود اثر ايجابي و معنوي بين مؤشر الشمول المالي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل بينما لا توجد علاقة في المدى القصير، وهذا معناه ان الشمول المالي لا تظهر نتائجه في المدى القصير بل يتطلب فترات طويلة حتى يتجسد على ارض الواقع.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، النمو الاقتصادي، دول مجلس التعاون الخليجي، الخدمات المالية، نموذج *Panel ARDL*.

تصنيف JEL: *G18، C30، G21*

Abstract:

This study aims to examine the impact of financial inclusion on economic growth in a sample of Gulf Cooperation Council (GCC) countries (Saudi Arabia, Qatar, and Kuwait) by relying on annual data from 2004 to 2020, using basket data and the ARDL model. The composite financial inclusion index was used to represent financial inclusion, while GDP was used to represent economic growth.

The study found a positive and significant relationship between the financial inclusion index and economic growth in the long run, while no relationship was observed in the short run. This implies that the effects of financial inclusion do not materialize in the short term, and require a longer period to manifest in reality.

Key Words: *Financial inclusion, Economic growth, GCC countries, financial services, Panel ARDL model.,*
JEL Classification: *G21، C30، G18*

1. **مقدمة:**

يهدف الشمول المالي إلى تمكين جميع الفئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية المتطورة و المناسبة التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي حيث يعتبر هذا الأخير أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تسعى الدول لتحقيقها، فلذلك شغل حيز كبير من اهتمام الاقتصاديون في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، من أجل تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ورفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والوصول إلى مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي .

قد حققت دول مجلس التعاون الخليجي طفرة اقتصادية في معدلات النمو مقارنة بباقي الدول العربية عامة و دول الشرق الأوسط خاصة في مجال أنظمتها المالية، وقد أدى النشاط الاقتصادي المزدهر الذي دفعته عائدات الهيدروكربونات الضخمة والسيولة الوفيرة إلى نمو الائتمان وتعزيز المراكز المالية للبنوك خلال العقدين الماضيين، كما ساهم كل من التمويل الإسلامي المزدهر وموجة الإصلاحات في تحديث أطر سياسة الاستقرار المالي وشبكات الأمان المالي، جنبا إلى جنب و مع تحسينات في الإشراف المصرفي و في تعزيز مرونة القطاع المصرفي ليواكب مع مستجدات العصر و التغيرات الحديثة.

يرتبط الشمول المالي بشكل وثيق بالنمو الاقتصادي في دول العالم عامة و دول المجلس التعاون الخليجي خاصة حيث يساهم توفير الخدمات المالية الشاملة في وتمكين الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى التمويل اللازم لتحقيق أهدافهم الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فيمكن للشمول المالي أن يساهم في تعزيز التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال تقليل الفجوات بين الفئات العمرية و الجنسية للمجتمع وتحسين توزيع الثروة بين مختلف الشرائح ، و دول المجلس كيقية الدول تسعى جاهدة لوضع مجموعة من الاستراتيجيات والسبل التي تمكنها من تعزيز الشمول المالي ضمن متطلبات تتوافق مع بيئتها المالية. و من هنا تبرز معالم إشكالية بحثنا من خلال السؤال الرئيسي التالي:

1.1 اشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق تبرز معالم إشكالية دراستنا من خلال السؤال الرئيسي التالي:

الى أي مدى يمكن للشمول المالي ان يؤثر على النمو الاقتصادي في عينة من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2004-2020) ؟

2.1 فرضيات الدراسة:

من اجل الإجابة على إشكالية الدراسة نقوم بوضع الفرضية التالية:

- يمكن للشمول المالي ان يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي لعينة من دول مجلس التعاون الخليجي .

3.1 أهمية الدراسة :

تستند أهمية هذه الدراسة إلى الحاجة الماسة لفهم كيفية تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في عينة من دول مجالس التعاون الخليجي (السعودية، قطر والكويت) للفترة الممتدة من 2004 الى 2020

4.1 أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحقيق شرح العلاقة بين الشمول المالي من الناحية النظرية، مع عرض الدراسات التجريبية التي عالجت هذه النقطة، و القيام بدراسة قياسية على دول مجلس التعاون الخليجي (قطر ،السعودية ، الكويت)

من اجل الوقف على ما مدى تأثير الشمول المالي في هذه الدول على نموها الاقتصادي وباستعمال نماذج إحصائية مناسبة بالإضافة الى تقديم التوصيات المناسبة من اجل تطوير درجة الشمول المالي في دول العينة المدروسة.

5.1 منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي فيعرض الادبيات النظرية الخاصة بمفهوم الشمول المالي والدراسات التجريبية السابقة، والأسلوب الاستقرائي المعتمد على الأساليب الإحصائية و القياسية المتمثلة في طريقة بانل ARDLمن اجل اختبار العلاقة بين المتغيرات التي تعبر عن الشمول المالي و النمو الاقتصادي.

6.1 الدراسات السابقة :

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الشمول المالي و النمو الاقتصادي و عليه فسوف نشير في هذا الجزء إلى أهم الدراسات التي عالجت هذا الموضوع و ذلك من اجل تحديد المتغيرات التي تعبر عن الشمول المالي وحصر الطرق الإحصائية المستعملة في اختبار العلاقة القائمة بين المتغيرات التي تعبر على كل من الشمول المالي و النمو الاقتصادي ، بالإضافة الى مختلف النتائج المتوصل لها ،و لعلى من أهم هذه الدراسات نجد :

- دراسة **ناصر صلاح الدين غربي(2022) " دراسة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب) باستعمال نموذج بانلARDL خلال الفترة (1990- 2019)**" استعمل الباحث معطيات السلة و نموذج ARDL للاختبار العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي و تم الاعتماد على مؤشر الوصول الى الخدمات المالية FI ، الناتج الداخلي الخام GDP و مؤشر التطور المالي FD و مؤشر إجمالي الاستثمار INV ، وقد اثبتت نتائج الدراسة انه لا يوجد علاقة معنوية لا في المدى القصير و لا في المدى الطويل ، وهذا ما فسره بأن مستوى الشمول المحقق في دول المدروسة لم يبلغ مستوى يمكنه من التأثير إيجابيا في النمو الاقتصادي لهذه الدول، كما أنه لا توجد علاقة معنوية بين التطور المالي و الشمول المالي، وهذا ما يدل على أن الشمول المالي المحقق في دول العينة لم يؤدي الى تحسن مستوى التطور المالي فيها(الدين، 2022، صفحة 26).

- دراسة **علاء صبحي و مصطفى صالح عمرية (2023)" تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين 2010 – 2020**" هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين باستخدام دراسة قياسية للفترة ما بين 2010 - 2020 ، و قد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لغرض تحقيق أهداف الدراسة ، حيث تم إجراء اختبار الانحدار بطريقة المربعات الصغرى OLS وبطريقة اللحظات العامة (GMM) ، فقد تم جمع البيانات عن طريق البيانات المالية والتقارير السنوية للبيانات التي تصدرها البنوك بشكل سنوي في الفترة ما بين 2010 - 2020، و عليه فقد أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر معنوي سلبي للشمول المالي من خلال عدد الحسابات المصرفية وأجمالي الودائع ونسبة التضخم على النمو الاقتصادي، كما تبين وجود أثر معنوي سلبي لمتغير التسهيلات المصرفية على نسبة الفقر(عمرية، 2023، صفحة 91).

- دراسة Ratnawati Kusuma (2020) بعنوان:

The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Income Inequality, and Financial Stability in Asia"

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الشمول المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي في العديد من بلدان آسيا ، من خلال قياسه بثلاثة أبعاد ، وهي الاختراق المصرفي ، والوصول إلى الخدمات المصرفية واستخدام معدل الفقر لقياس نسبة الفقر الوطني ، ومعامل جيني GINI كمؤشر لعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي من خلال درجة Z-Score للبنك والقروض المصرفية المتعثرة، وتظهر نتائج الدراسة أن جميع أبعاد الاستقرار المالي لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي و لم يكن التأثير الجزئي لبعد الشمول المالي على النمو الاقتصادي ، وتخفيف حدة الفقر، وعدم المساواة في الدخل، والاستقرار المالي في عشرة بلدان في آسيا هو الامثل (Ratnawati, 2020, p. 85).

-دراسة (**Dharmendra& Nikola (2020** بعنوان:

"***FINANCIAL INCLUSION AND ECONOMIC GROWTH NEXUS EVIDENCE FROM SAARC COUNTRIES*** «

قام فيها الباحثين بدراسة العلاقة بين مؤشر الشمول المالي و النمو الاقتصادي في الدول الثمانية لرابطة جنوب أسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) و قد تم استخدام البيانات السنوية للفترة 2017- 2004، تم الاعتماد على اختبار التكامل المشترك لـ Pedroni ونوعين من طرق الانحدار للتكامل المشترك، و هما أسلوب المربع الأدنى العادي المعدل بالكامل (FMOLS)و طريقة المربع الديناميكي الأدنى(DOLS).

ويؤكد اختبار التكامل المشترك Pedroniعلى وجود علاقة طويلة الأمد بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في دول (SAARC) كما تشير معلمات FMOLS و DOLSإلى أن مؤشر الشمول المالي و متغيرات التحكم المختارة تدعم معا النمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى ذلك أكد اختبار السببية لـ Granger ثنائية الاتجاه للعلاقة السببية بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي (Nikola, 2020, p. 14).

2. الاطار النظري للدراسة :

من خلال هذا الجزء سنحاول تسليط الضوء على مفهوم الشمول المالي من خلال رصد مجموعة من التعاريف بالإضافة إلى ابراز العلاقة التي تربطه بالنمو الاقتصادي.

1.2 مفهوم الشمول المالي :

لقي مصطلح الشمول المالي اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات الدولية حيث انه قد تردد في أدبياتها بكثرة بالإضافة إلى ظهوره في أبحاث الكثير من المختصين الماليين و باحثين على حد السواء، مما أدى إلى ظهور عدة مفاهيم له تصب مجملها في إطار واحد، وللشمول المالي العديد من التعريفات، لعل أبرزها:

تعريف البنك الدولي للشمول المالي حيث قد عرفه بأنه إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم –المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة".فالشمول المالي هو استراتيجية طويلة الأجل، تهدف إلى توفير الخدمات المالية التي تلبي احتياجات جميع فئات المجتمع ومنهم شريحة الفقراء، لذلك يجب أن يكون المنتج المالي ميسور التكلفة ويتميز بالجودة.(فلاق و شارفي، 2020، صفحة 306)

كما عرفته منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية(**OECD**)والشبكة الدولية للتثقيف المالي(**INFE**)تعرف الشمول المالي بأنه " العملية التي تتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية

الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية التثقيف المالي، ذلك بهدف توفير الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (مرزق و زيان ، 2021، صفحة 634)

وعرفته كل من المجموعة العشرين **(G20)** ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي **(AFI)** " بأنه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. "(أوسياف و شاوي، 2020، صفحة 122)

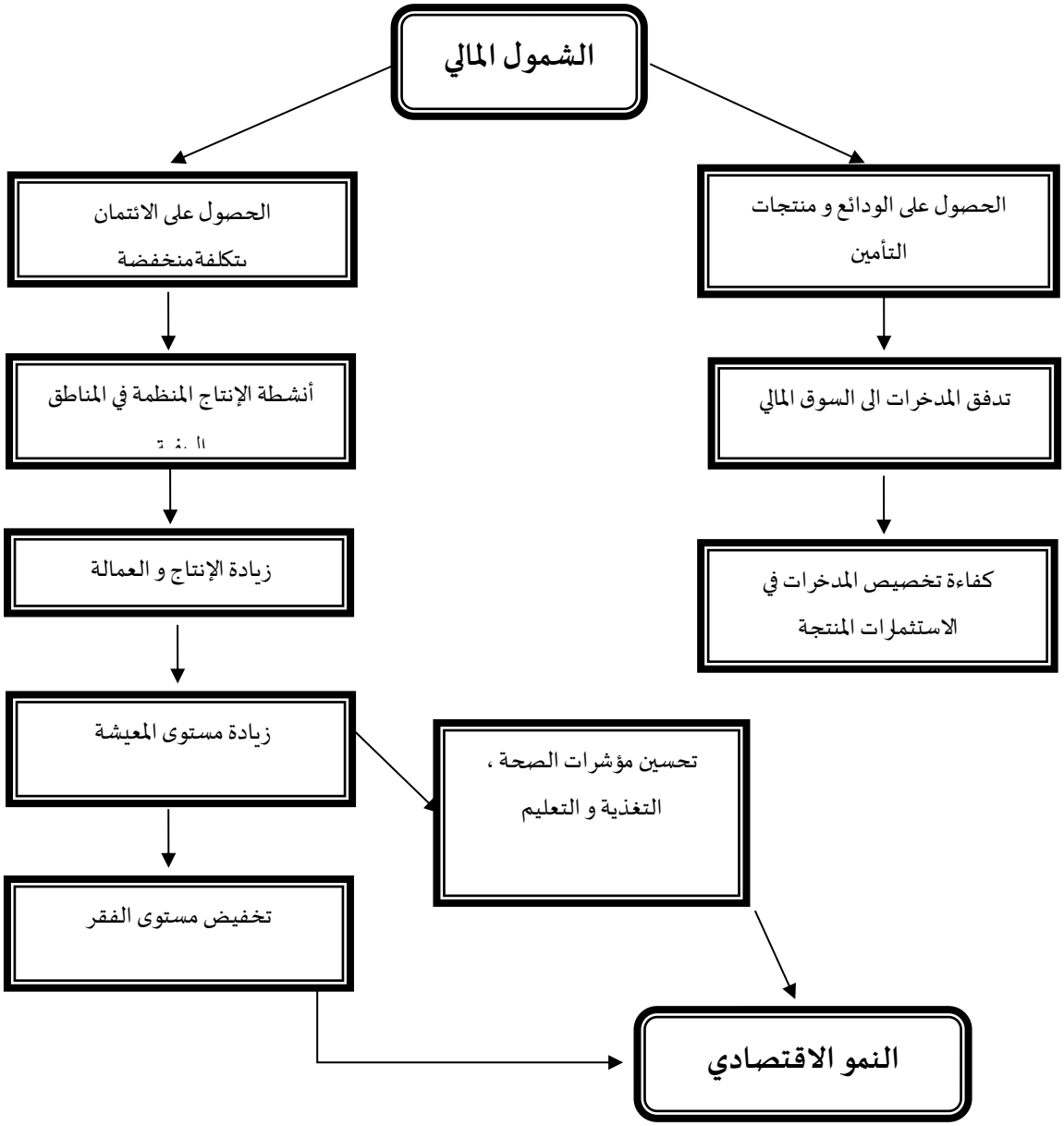
و من التعريفات السابقة نستخلص ان الشمول المالي يتجل في قدرة الافراد و المؤسسات المستبعدين ماليا من الوصول والاستفادة من المنتجات والخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الرسمية بتكلفة تتوافق مع قدراتهم المالية وتغطي احتياجاتهم ورغباتهم مع توفير شرط الاستدامة في تلقيها واستخدامها(براهمية، 2022، صفحة 307) .

2.2 علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي :

تظهر العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي من خلال الأثر الذي تحدثه سياسات تفعيل الشمول المالي على المتغيرات التي من شأنها أن ترفع معدل النمو الاقتصادي.

يعتبر الشمول المالي أداة مهمة وفعالة لدعم النمو الاقتصادي و هذا ما تدعمه نتائج العديد من الدراسات التجريبية التي اهتمت باختبار العلاقة القائمة بين مؤشرات الشمول المالي والنمو(الدين، 2022، صفحة 29)، حيث أثبتت العديد من هذه الدراسات وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، الأمر الذي جعل منه هدف استراتيجي تسعى جميع الدول إلى تحقيقه من أجل الحد من الفقر و تعزيز النمو الاقتصادي فيها(النعيمي، 2018، صفحة 258).وعموما يمكن توضيح العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال الشكل (1) الذي يظهر كيفية مساهمة الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال طريقتين رئيسيتين حيث يمكن أن يساهم الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقديم الخدمات المالية بتكلفة منخفضة ومعقولة مما يحد من تعرض الفقراء للخطر من خلال تحسين مستواهم المعيشي، فتقديم الائتمان إلى الفئات الضعيفة ومنخفضة الدخل بتكلفة معقولة في المناطق الريفية يؤدي إلى زيادة الإنتاج بما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي هذا الجهة الأولى ، و من الجهة الثانية فإن حصول الأفراد على الودائع ومنتجات التأمين يساعد على جمع الأموال في السوق المالي، وهو ما يساعد على وضع مدخراتهم في النظام المالي، ويضمن للسوق المالي تخصيص هذه الموارد في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل وبهذه الطريقة تشجع السوق المالية على زيادة الاستثمارات، وتؤدي أيضا إلى زيادة الناتج والعمالة مما يؤدي إلى توزيع الدخل وتحسين دخل الفقراء والفئات الضعيفة(Dinabandhu، 2018).

الشكل (1) : علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي



المصدر: نيد صفاء، تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2004-2019) ،مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 16 العدد02، 2022 الجزائر، ص 383.

و من هذا يمكننا القول انه عندما يكون هناك شمول مالي جيد وفعال، يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال العديد من الطرق التالية:

- زيادة الاستثمار: فعندما يتاح الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة يمكن للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة الحصول على تمويل للاستثمار في مشاريعهم وتوسيع أعمالهم، وهذا يمكن أن يزيد من معدلات الاستثمار وبالتالي يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي.

- زيادة الاستهلاك: عندما يكون هناك وصول سهل إلى الخدمات المالية يمكن للأفراد إدارة أموالهم بشكل أفضل وتوفيرها واستثمارها بشكل أفضل. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد وزيادة معدلات الاستهلاك، مما يساهم في النمو الاقتصادي.

- تعزيز ريادة الأعمال: الشمول المالي يمكن أن يشجع على نشوء المزيد من رواد الأعمال والشركات الناشئة، حيث يمكن للأفراد الحصول على تمويل لمشاريعهم الجديدة بسهولة أكبر، و هذا يمكن أن يساهم في دعم الابتكار وخلق فرص عمل جديدة.

- تقليل الفقر وتعزيز المساواة: الشمول المالي يمكن أن يساعد في تقليل مستويات الفقر من خلال توفير فرص للأفراد لتحسين أوضاعهم المالية والاستثمار في التعليم والصحة والإسكان وغيرها من الاحتياجات الأساسية.

- زيادة كفاءة الاقتصاد: توفير الخدمات المالية بشكل فعال يمكن أن يساهم في تحسين كفاءة الاقتصاد بشكل عام، حيث يمكن للأفراد والشركات إدارة مواردهم بشكل أفضل واتخاذ قرارات استثمارية ومالية أفضل.

إذن يلعب الشمول المالي دورًا حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال دعم الاستثمار والابتكار وزيادة الاستهلاك وتحسين إدارة الموارد المالية للأفراد والشركات، و تعتمد فعالية هذا الدور على توفير البنية التحتية المالية والسياسات والإجراءات الضرورية لضمان وصول الجميع إلى الخدمات المالية بشكل عادل وفعال.

3. الإطار التطبيقي للدراسة:

من خلال هذا الجزء سنحاول دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في كل من السعودية ، قطر ، الكويت ، و ذلك من خلال اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي .

1.3 نموذج الدراسة :

من اجل القيام بدراسة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في عينة من دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، قطر، الكويت) و بالاعتماد على الدراسات السابقة قمنا باختيار متغيرات الدراسة وكتابتها في نموذج رياضي لكي تصبح قابلة للقياس و التقدير ، و قد تم صياغة هذه المتغيرات و فق المعادلة التالية :

$$GDPc_{it} = \propto_{01} + \propto_{11} * IFC_{it} + \propto_{31} GFCF_{it} + \propto_{41} Ex_{it} + \propto_{51} CPI_{it} + \varepsilon_{it}$$

ملاحظة :

لم ندخل للوغاريتم النيبيري على متغيرات الدراسة لأنه لا يوجد مشكل عدم تجانس تباين حدود الخطأ في النموذج و كل متغيرات عبارة عن قيم لا تاخد شكل نسب و متقاربة مع بعضها البعض .

و قد تم ادراج هذه المتغيرات في الجدول التالي :

الجدول (01) : متغيرات الدراسة

الرمز	المتغيرات	اهمية المتغيرات	مصدر البيانات
GDPC	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	يساعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في توفير مقياس لمتوسط الانتاج الاقتصادي لكل شخص في بلد ما ،مما يوفر رؤية افضل لمستويات المعيشة و الرفاهية الاقتصادية .	
Ifc	مؤشر الشمول المالي المركب	هو مؤشر محسوب و فق المنهج الغير حدودي يضم المؤشرات جزئية للشمول المالي تخص جانب العرض و جانب الطلب . يمكننا من الحصول على	

		صورة اكثر تكاملية و شمولا و تناسقا لوضع الشمول المالي .	تم استخراج كل متغيرات الدراسة من قاعدة بيانات البند الدولي
GFCF	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	يشير هذا المؤشر إلى الاستثمارات الطويلة الأجل في الأصول الثابتة، و يتم استخدامه لقياس حجم الاستثمارات التي تقوم بها الشركات والحكومات في تطوير وتحسين البنية التحتية وزيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد. و يعتبر مؤشر اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كعامل معبر عن الاستثمار .	
EX	النفقات العمومية	يشير إلى المبالغ المالية التي تنفقها الحكومة في سياق أعمالها ووظائفها المختلفة. يعتبر مؤشر النفقات العمومية مؤشرًا هامًا لقياس حجم وتوجيهات الإنفاق الحكومي وتأثيره على الاقتصاد والمجتمع.	
Cpi	مؤشر الاستهلاك العام	يقيس التغير في اسعار السلع و الخدمات التي يشتريها المستهلكون و هو يستخدم كعامل معبر عن التضخم	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

2.3 الارتباط بين المتغيرات

يعرض الجدول التالي نتائج اختبار الارتباط بين مختلف المتغيرات من اجل الوقوف على مدى قوة العلاقة بينهما.

الجدول رقم (2): مصفوفة الارتباط بين بعض المتغيرات

Correlation Probability	GDPC	IFC	CPI	EX	GFCF
GDPC	1.000				

IFC	0.375	1.000			
	(0.006)	-----			
	(0.355)	(0.0000)			
CPI	0.032	0.359	1.000		
	(0.820)	(0.009)	-----		
EX	-0.569	0.240	0.335	1.000	
	(0.000)	(0.089	(0.016)	-----	
GFCF	-0.406	0.130	0.287	0.946	1.000
	(0.003)	(0.3618)	(0.040)	(0.000)	-----

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على13 Eviesws

ملاحظة: القيم التي بين قوسين تشير الى الاحتمالات (P-Value)

من خلال نتائج تقدير مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيّرات الدراسة يتضح لنا انه هناك ارتباط طردي موجب بين المؤشر الخاص الشمول المالي (IFC) والمؤشر الخاص بالنمو الاقتصادي (GDPC) .

3.3 دراسة الاستقرارية لمتغيرات النموذج (اختبارات جدر الوحدة):

للاختبار مدى استقرارية متغيرات الدراسة وتحديد درجة تكاملها، سيتم استخدام أهم الاختبارات جدر الوحدة المعدة لهذا الغرض و تمثلت في اختبار (LLC: Levin, Lin And Chu) الذي يقوم على فرضية تجانس جذر الوحدة بالنسبة لكل العينات الفردية (الدول) واختبار (IPS: Im, Pesaran And Shin) الذي قوم على فرضية عدم تجانس جذر الوحدة، وكلا الاختبارين يستعملان تحت الفرضية العدمية لعدم الاستقرارية .

الجدول رقم (3): نتائج اختبارات الاستقرارية المتغيرات الدراسة

المتغيرات	اختبارIPS		اختبارLLC	
	عند المستوى	عند الفرق الاول	عند المستوى	عند الفرق الاول
GDPc	-0.41690 (0.3384)	**-2.10091 (0.0178)	-0.38924 (0.3485)	*** -5.02689 (0.0000)
IFC	-1.16875 (0.1213)	***-3.23883 (0.0006)	-0.75660 0.2246)	***-3.23140 (0.0006)
GFCF	-1.00847 (0.1566)	***-1.39025 (0.0822)	-1.17490- (0.8800)	***-3.58296 (0.0002)
EX	0.82166 (0.7944)	***-2.86813 (0.0021)	1.84207 (0.9673)	***-3.42415 (0.0003)
CPI	-1.47664* (0.0699)	-	2.31929- (0.9898)	**-1.74740 (0.0403)

ملاحظة:***معنوي عند مستوى1 % ،**معنوي عند مستوى 5 %،*معنوي عند مستوى 10%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج17 stata

يظهر الجدول اعلاه نتائج الاختبارات الإحصائية لكل متغير حسب الاختبار المطبق اضافة القيمة الاحتمالية لكل إحصائية من نتائج اختبار الجذر الأحادي للبانل الموضحة أعلاه و بناءا على اختبار كل من اختبار IPS و اختبار LLC تبين لنا أن كل المتغيرات عبارة عن متغيرات مستقرة عند الفرق الأول أي تأحذ الشكل I(1) و هذا عند درجة معنوية 1%،5%، 10% ، ما عدا مؤشر التضخم CPI بالنسبة لاختبار Livin and عند المستوى أي تأخذ الشكل I(0) .

4.3 تقدير نماذج بانل الساكن :

من اجل تحليل العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي نستخدم اختبارات بانل و التي تمثل اختبارات احصائية للمشاهدات المقطعية للفترة الزمنية المدروسة و تتمثل هذه الاختبارات فيما يلي :

الجدول رقم (4) : نتائج تقدير نماذج بنال الساكن

المتغيرات	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج الأثر الثابت	نموذج الأثر العشوائي
C	17.81064***	-3.102157	21.81064
	(0.000)	(0.440)	(0.000)
GFCF	0.1097229***	0.4625393	0.1097229
	(0.001)	(0.029)	(0.000)
EX	-0.5247319***	0.1297034	-0.6492391
	(0.000)	(0.556)	(0.000)
CPI	-0.0192525 ***	-0.0108418	0.0201925
	(0.000)	(0.046)	(0.000)
IFI	0.6288625***	0.1534562	0.6378934
	(0.004)	(0.418)	(0.003)
R – Squared	0.7627	0.7433	0.9999
F-Statistic	36.96 (0.000)	4.76 (0.0028)	147.84 (0.0000)
OBS	51	51	51

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 17

4.3.1 المفاضلة بين نماذج بانل الساكن:

بعد تقدير النماذج الثلاثة لبيانات بانل الساكن ، تأتي المرحلة الثانية وهي المفاضلة بين هذه النماذج من اجل تحديد النموذج المناسب للدراسة، حيث تم الاعتماد على اختبار فيشر للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، أما فيما يخص المفاضلةبين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، فقدتم استخدام اختبار هوسمان.

أ- اختبارات المفاضلة بين النموذج التجميعي و نموذج الأثر الثابت :

للفاضلة بين النموذج التجميعي و نموذج الاثر الثابت قمنا باختبار Ficher و كانت النتائج كما هي موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5):نتائج اختبارFicher

الاختبار	القيمة المحسوبة	القيمة الاحتمالية
Ficher Test	20.81	(0.0000)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 17

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن قيمة P-value أقل من 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ومنه نختار نموذج الأثر الثابت.

ب- اختبارات المفاضلة بين النموذج التجميعي و نموذج الاثر العشوائي :

من اجل المفاضلة بين النموذج التجميعي و نموذج الاثر العشوائي اعتمدنا على اختبار Breusch and Pagan Lagrangian و كانت نتائجه في الجدول التالي :

الجدول رقم (6) :نتائج اختبار Breusch and Pagan Lagrangian

الاختبار	قيمة Chis quare	القيمة الاحتمالية
Breusch and Pagan Lagrangian	135.45	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج17 stata

تظهر مخرجات برنامج Stata 17 بان القيمة الاحتمالية في النماذج الثلاثة هي اقل من 5% و بالتالي نرفض H0 و نقبل H1و منه نختار نموذج الاثر العشوائي .

ج اختبارات المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثير اتالعشوائية :

للمفاضلة بين نموذج الأثر الثابت FEM و نموذج الأثر العشوائي REM قمنا باختبار Hausmanو كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (7) :نتائج اختبارHausman

الاختبار	قيمةChis quare	القيمة الاحتمالية
Hausman Test	22.36	0.0000

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج17 stata

من الجدول رقم (7) يتضح أن نموذج الأثر الثابت أكثر ملاءمة ،حيث أن احصائيات اختبار كاي تربيع معنوية عند مستوى معنوية 1% بالنسبة للنموذج المقدرة.

4.3.2 التعليق على نموذج الاثر الثابت :

يبين الجدول رقم (4) نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت حيث يمكننا تقسيم النتائج التي جاء بها إلى ما يلي :

فيما يخص محددات النمو الاقتصادي و أثرها على النمو الداخلي الفردي نجد ان :

- معدل التضخم CPI يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي و معنوي احصائيا عند مستوى 5 %، بقيمة 0.046 و بعبارة أخرى فان ارتفاع نسبة التضخم بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بحوالي 0.046% و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- الانفاق الحكومي EX يؤثر تأثير معنوي احصائي موجب في النمو الاقتصادي الفردي بقيمة 0.556معنوي احصائيا عند مستوى 5 %، وهذا معناه أن ارتفاع مستوى الانفاق العمومي يؤثر إيجابيا في النمو الاقتصادي وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة.

- تكوين رأس المال الثابت GFCF يؤثر على النمو الاقتصادي تأثير إيجابي غير معنوي احصائيا عند 5 %، وبعبارة أخرى أي ارتفاع في مؤشر GFCFبنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع على النمو الاقتصادي GDPc بقيمة 0.462%.

-بالنسبة لمؤشر الشمول المالي المركب ifi يتضح ان مؤشر الشمول المالي المركب ifi يؤثر على GDPC تأثير إيجابي و معنوي احصائيا عند 5% ،و بعبارة أخرى أي ارتفاع في مؤشر ifi بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع على النمو الاقتصادي بقيمة 0.1534 %.

- بالنسبة للتحليل الإحصائي للنماذج المقدرة يمكن استنتاج ما يلي :

- معامل التحديدR-squaredيقدر بـ 0.7433و هذا معناه أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدّرة قد فسرت نسبة 74%من المتغير التابع و هي نسبب جد مهمة أما النسبة المتبقية فتتمثل في متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

- كما أنّ كل احصائيات اختبار F-stat المعنوية الكلية للنموذج معنوية عند مستوى معنوية، % 1وهذا ما يدل على المعنوية الكلية للنموذج وصلاحيتها لعملية التحليل.

5.3 تقدير العلاقات في الأجل الطويل و القصيرو نماذج تصحيح الخطأ باستعمال نموذج PANEL ARDL

بعد تقدير العلاقة باستخدام نماذج بانل الساكنة و التي تساعدنا على دراسة العلاقة ،حيث توصلنا الى ان النموذج الثابث هو الانسب لدراستنا ،و في هذه المرحلة سننتقل الى دراسة هذه العلاقة و تتبعها عبر الزمن اي بشكل ديناميكي ، و لتقدير العلاقة في الآجال الطويل و القصير لنموذج دراستنا يجب أولا تحديد طريقة التقدير الملائمة وذلك بالمفاضلة بين مقدرات وسط المجموعة (MG) ومقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG) ،و المفاضلة بينهما تكون من خلال اختبار Hausman. و الجداول التالي يظهر نتائج هذه التقديرات كما يلي:

الجدول رقم(8): نتائج تقدير النموذج $GDPc=\int(IFC)$

المتغير	نموذج MG	نموذج PMG
ECT	-0.7510474 (0.006)	-0.560754* (0.048)
IFC	ديناميكية الأجل القصير	
	0.5043473 (0.006)	0.1321232 (0.617)
	ديناميكية المدى الطويل	
	1.855902 (0.000)	1.080614 (0.000)
Hausman test	Prob>chi2 = 7.99 0.0921	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 17

- يظهر الجدول السابق العلاقة بين مؤشر الشمول المالي المركب و النمو الاقتصادي الفردي في المدى الطويل حيث فقد أسفرت نتائج تقدير mg عن عدم وجود أي اثر معنوي احصائي عند مستوى معنوية 5% ، بينما نتائج تقدير pmgفقد أفصحت عن أثر معنوي احصائي بين مؤشر الشمول المالي و النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% ، أما فيما يخص اختبار Hausman تبين أن طريقة pmg هي الأنسب في التقدير (قبول فرضية العدم لاختبار Hausman).

- بناءا على نتائج الجدول الذي يقدر (Panel ARDL) و المقارنة بين بطريقة PMG و MG بالاعتماد على اختبار Hausman تبين لنا ان لنموذج الدراسة احتمالية أكبر من 0.05 و هذا ما يدل على ان طريقة متوسط المجموعة

المدمجة PMG اكثر كفاءة من مقدرات MG، اما فيما يخص معامل حد تصحيح الخطأ فنلاحظ انه معنوي اي انه توجد الية لتصحيح الخطأ و عليه نقول ان نسب من الاخطاء في الاجل القصير يمكن تصحيحها في السنة من اجل العودة الى الوضع التوازني في الاجل الطويل .

- تشير نتائج الجدول رقم (8) كذلك الى وجود تأثير إيجابي ومعنوي بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في المدى الطويل، بينما لم يُلاحظ تأثير في المدى القصير،

فيمكن تفسير هذه النتيجة بأن اقامة سياسات لتحسين البنية التحتية المالية و زيادة الوصول للخدمات المالية المتنوعة و تنفيذها يستغرق وقتا ليظهر تأثيره على النمو الاقتصادي، ففي في المدى القصير قد لا يكون واضح هذا التأثير ، لذلك تحسين الشمول المالي يعتبر عملية تستلزم جهداً مستمراً وتدابير مستدامة لتحقيق نتائج ملموسة و دول عينة الدراسة لا تزال في مقدمة الطريق فيما يتعلق بسياسات و استراتيجيات تعزيز الشمول المالي.

4 .الخاتمة:

أصبح الشمول المالي من القضايا ذات الاهتمام المتزايد في الآونة الأخيرة، و ذلك نظرا لأهميته على مستوى الاستقرار المالي و دعم النمو الاقتصادي و محاربة الفقر و تحقيق اهداف التنمية المستدامة وبعد دراستنا للشمول المالي على مستوى عينة من دول مجلس التعاون الخليجي و المتمثلة في كل من السعودية ، قطر و الكويت فقد توصلنا الى النتائج التالية :

و من خلال الدراسة القياسية تم التوصل الى النتائج التالية:

- وجود اثر إيجابي ومعنوي بين مؤشر الشمول المالي (**IFI**) و مؤشر (**GDPC**) الذي يعبر عن النمو الاقتصادي لدول عينة الدراسة في المدى الطويل، بينما لم يُلاحظ تأثير في المدى القصير، و يدل على انه لأجل التماس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي و معرفة مدى فعاليته على الاقتصاد البلاد لابد من دراسة فترة طويلة حتى يتبين فيها مدى تحقيق نجاعة الاستراتجيات و تنفيذ السياسات المتخذة من اجل تعزيز الشمول المالي في المنطقة.

- الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث المشمولة بالدراسة، وهي السعودية وقطر والكويت، خلال الفترة من 2004 إلى 2020 ، فهذا التأثير الإيجابي يشير إلى أن مستوى الشمول المالي في هذه الدول قد وصل إلى مرحلة يمكن فيها ملاحظة تأثيره على النمو الاقتصادي. حيث أن الشمول المالي يعزز من إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية، مما يساهم في تحفيز الأنشطة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية، جنبا إلى ذلك فان واقع الشمول المالي في هذه الدول يحتل مراتب عالية على المستوى العربي، ومراتب متوسطة على المستوى العالمي، فهذا الترتيب يعكس التقدم الذي أحرزته هذه الدول في مجال الشمول المالي، والذي من شأنه أن يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي بشكل ملموس.

5. توصيات :

بناء على الاستنتاجات المتوصل إليها في الدراسة، نقترح جملة من التوصيات متمثلة فيما يلي:

- وضع أطر وتشريعات قانونية ملائمة وتحسين البنية التحتية المالية وتدابير مناسبة لتوسيعه لما يخدم النمو الاقتصادي.

- عرض وإصدار منتجات مالية مختلفة تتناسب مع قيم المجتمع وواقعه الاجتماعي والاقتصادي كصيغ ومنتجات إسلامية.

- وضع برنامج التثقيف المالي من اجل محو الأمية المالية وتعليم كافة فئات المجتمع بكيفية الوصول واستخدام أدوات الشمول المالي

- الاستفادة من التكنولوجيا لتقديم خدمات مالية مبتكرة وفعالة بتكلفة منخفضة .

- تطوير برامج تستهدف تعزيز الشمول المالي للنساء والشباب باعتبارهم غالبا ما يكونون الأكثر تحمينا، بالإضافة إلى فئة ذوي الاحتياجات الخاصة التي يجب توفير خدمات مالية ملائمة لهم.

- الاستفادة من خبرة الدول الرائدة في مجال الشمول المالي و النمو الاقتصادي.

6. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- النعيمي زهراء (2018) ، تحليل مؤشرات الاشتمال المالي للقطاع المصرفي العراقي، محلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصاد ،المجلد 10، العدد01 ، ص ص251 -266 .

- أوسياف عمار ياسين، شاوي شافية، (2020) ،الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعيقات والحلول، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية ،المجلد 97 ، العدد01 ، ص ص 121-138.

- علاء صبحي و مصطفى صالح عمرية ،(2023)، تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين 2010 – 2020، المجلد 37 ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ،الاقتصاد والادارة، العدد 02، ص ص 91 - 108 .

- فلاق صليحة، شارفي سامية (2020) ، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العرب يتجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، المجلد 21 ، العدد01 ، ص ص297-320 .

- مرزق سعد ،زيان نورة ، (2021) ، التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، المجلد07 ، العدد 02، ص ص 631-646 .

- مريم كردوسي ،أمال براهمية ،(2022) ، تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية واليات المواجهة ، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث ، المجلد 06، العدد 01 ، ص ص 306- 319 .

- ناصر صلاح الدين غربي(2022) ، دراسة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي(الجزائر ، تونس، المغرب) باستعمال نموذج بانلARDL خلال الفترة (1990- 2019)، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة ، المجلد 07 ، العدد 01 ، ص ص 26-40 .

- نيد صفاء (2022) ، تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2004-2019) ،مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 16 العدد02، ، ص ص 379-394 .

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Journal article :

-Dinabandhu, S &Debashis, A(2018),Financial inclusion and economic growth linkage: some crosscountry evidence, Journal of Financial Economic Policy, volume10,number(3), pp.

-Dharmendra& Nikola(2020), FINANCIAL INCLUSION AND ECONOMIC GROWTH NEXUS EVIDENCE FROM SAARC COUNTRIES, SOUTH ASIARESEARCH, volume 41, number01), pp 10 -25

-Kusuma RATNAWATI (2020), The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Income lnequality, and Financial Stability in Asia Journal of Asian Finance, Economics and Business, volume 7, number10, pp.95 -80